

دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا

عبد الناصر محمد أبوزقية

باحث أكاديمي، قسم المحاسبة كلية الاقتصاد جامعة مصراته
buzgaia2006@gmail.com

خالد عبد الشافي أبوزيد

طالب دكتوراه في تخصص المحاسبة
Khaledabuzaid@gmail.com

تاريخ النشر: 2024.02.28

تاريخ القبول: 2024.02.19

تاريخ الاستلام: 2023.12.19

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا، والتعرف على مدى إدراك المراجعين الداخليين بالمصارف التجارية لأهمية إدارة المخاطر وقياسها وتقييمها والاستجابة لها. أجريت الدراسة على عينة عشوائية شملت المسؤولين والموظفين التابعين لإدارة المراجعة الداخلية، وإدارة المخاطر بفروع المصارف التجارية العاملة بمدينة مصراته. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأشارت النتائج إلى أن المراجعة الداخلية تسهم في تعزيز فاعلية إدارة المخاطر وتسهم في تحديد وتقييم والاستجابة للمخاطر في المصارف التجارية. وأوصت الدراسة بالعمل على زيادة تفعيل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في المصارف التجارية في ليبيا بشكل أكبر، وتبني طرق حديثة لتحديد المخاطر وتقييمها مثل: طريقة الإنذار المبكر، بذل المزيد من الدعم والاهتمام لتحقيق المتابعة والتنسيق بشكل أكبر بين إدارتي المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر.

الكلمات الدالة: المراجعة الداخلية، إدارة المخاطر، المصارف التجارية.

The role of internal audit in risk management in commercial banks operating in Libya

Abdalnasr Mohammed Abouzkeh

Khaledabuzaid@gmail.com

Khaled abdushafi ahmed abuzaid

buzgaia2006@gmail.com

Abstract

The study aimed to identify the role of internal audit in risk management in commercial banks operating in Libya, and to identify the extent to which internal auditors in commercial banks are aware of the importance of managing, measuring, evaluating and responding to risks. The study was conducted on a random sample that included officials and employees of the Internal Audit and Risk Management Departments in branches of commercial banks operating in the city of Misrata. The study used the descriptive analytical approach, and the results indicated that internal audit contributes to enhancing the effectiveness of risk management and contributes to identifying, evaluating, and responding to risks in

commercial banks. The study recommended working to further activate the role of internal audit in risk management in commercial banks in Libya, and adopting modern methods to identify and evaluate risks, such as: the early warning method, and exerting more support and attention to achieve greater follow-up and coordination between the internal audit and risk management departments.

Keywords: *Internal audit, risk management, commercial banks.*

1- المقدمة

يقع على عاتق إدارة أي مؤسسة تصميم أنظمة رقابية داخلية سليمة تشمل جميع المستويات التنظيمية، كما أن من مسؤولياتها المحافظة على هذه الأنظمة، والتأكد من تطبيقها بالشكل الصحيح، حيث تعتبر أنظمة الرقابة الداخلية أحد أهم الإجراءات التي تتخذها المؤسسة في مواجهة المخاطر والحد منها، باعتبار أن وجودها بشكل فاعل وتطبيقها بالشكل الصحيح يُسهم في حماية المؤسسة من المخاطر التي قد تواجهها، ويقلل من احتمالية التعرض للمخاطر. وتعتبر المراجعة الداخلية من أهم الوسائل والوظائف الرقابية بالمؤسسة، لما لها من أثر في تحسين وتطوير نظام الرقابة الداخلية. فوجود وظيفة المراجعة الداخلية الفعالة يعزز من أنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسة، وكما أنها تُسهم في تتبع الثغرات وحالات عدم الكفاية وتخفيض حجم المخاطر. وازدادت الحاجة إلى وظيفة المراجعة الداخلية مع ازدياد الفساح المالية التي هزت العديد من المؤسسات الكبرى في العالم، ومثال ذلك ما حدث لشركة (Enron)، الأمر الذي نتج عنه زيادة الاهتمام بتطوير وظائف الأنظمة الرقابية الداخلية والخارجية. ومن أنظمة الرقابة الداخلية وظيفة المراجعة الداخلية التي تعمل على منع واكتشاف الأخطاء وقت حدوثها، باعتبار أن المراجع الداخلي موجود بشكل مستمر في المؤسسة ويتابع جميع العمليات بها.

لقد شهدت وظيفة المراجعة الداخلية تطوراً حدث نتيجةً لتطور الأنشطة الاقتصادية ولمعالجة المشاكل المالية التي ظهرت بعد أزمة الثقة الناتجة عن ضعف الأداء الرقابي في المؤسسات المنهارة، وظهور حوكمة الشركات التي تعتبر المراجعة الداخلية أحد آلياتها. وكان المفهوم التقليدي للمراجعة الداخلية يهدف إلى اكتشاف الأخطاء والتلاعب والغش، وتطورت إلى منظور حديث يشمل تقييم الأداء وإضافة قيمة للمؤسسة، بالإضافة إلى تقييم وتحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية، وتقديم الخدمات الاستشارية للإدارة وإدارة المخاطر. ولقد أسهم معهد المراجعين الداخليين الأمريكي (IIA) Institute of Internal Auditors في عملية تطوير وظيفة المراجعة الداخلية الذي عرّف المراجعة الداخلية على أنها: "نشاط تأكدي واستشاري وموضوعي ومستقل مصمم لزيادة وتحسين قيمة عمليات المؤسسة، والمساعدة على إنجاز أهدافها بصورة منهجية ومنتظمة بهدف تقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر، والرقابة، والحوكمة" (البيجيرمي، 2011، ص4). ونظراً لكثرة المخاطر التي تواجه المؤسسات في بيئة الأعمال ظهر مفهوم إدارة المخاطر، والذي يعني عملية تحديد وقياس وتقدير للمخاطر مع تطوير الاستراتيجيات اللازمة للتعامل معها وتتضمن تحويل الخطر لطرف آخر أو تجنب أو تخفيض آثاره السلبية أو قبول تحمل جزء أو جميع النتائج المترتبة عليه (Spedding & Rose, 2008). وتقع مسؤولية التعامل مع المخاطر في المؤسسة على عاتق أطراف

عدة، منها مجلس الإدارة، ولجنة المراجعة، والمراجعة الداخلية. ويكمن دور المراجعة الداخلية في هذا الجانب في متابعة وفحص ما إذا كانت المخاطر عُرفت بشكل كافٍ وأنها سُجلت في سجل الخطر، ومتابعة كفاية وفعالية أدوات الرقابة المستخدمة، وتقديم تأكيد بخصوص إدارة المخاطر، وتقديم الدعم الفعال والمشاركة في عمليات إدارة المخاطر، والتركيز على المخاطر المهمة التي حُددت بواسطة الإدارة، ومراجعة عمليات إدارة المخاطر في المصارف، وأيضًا تقديم الاستشارات والتوصيات لمجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية حسب الحاجة (Griffiths, 2005).

2- الدراسات السابقة:

• دراسة المحجوب (2015).

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المراجع الداخلي في تعزيز أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في ليبيا، من خلال دراسة مدى إدراك المراجعين الداخليين لأهمية إدارة المخاطر في المصارف التجارية. واعتمد على المنهج الوصفي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات باستخدام الاستبانة ووزعت على مديري ورؤساء وموظفي إدارات أقسام المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الواقعة بمدينة صبراتة والخمس. وقد توصلت الدراسة إلى أن المراجعين الداخليين لهم دور هام فيما يتعلق بإدارة المخاطر من خلال قيامهم بفحص وتقييم فاعلية عمليات إدارة المخاطر في المصارف، وإدراك المراجعين الداخليين لأهمية إدارة المخاطر له دور بارز في تعزيز أداء إدارة المخاطر المصرفية.

• دراسة العمري، وأبو شعالة (2020).

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المراجعة الداخلية في الحد من مخاطر التمويل المصرفي بفروع المصارف التجارية العاملة في مدينة سرت الليبية. واستخدمت الأساليب الإحصائية نظام (SPSS) لاستخراج النتائج المتعلقة بالدراسة. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: إن إدارة المراجعة الداخلية تقوم بمراجعة إجراءات المستندات والضمانات وتقييم المشروع قبل البدء في إجراءات منح التمويل، إن إدارة المراجعة الداخلية تقوم بمراجعة مدى التزام متخذي قرارات التمويل باللوائح والمنشورات المصرفية. وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها: ضرورة العمل على زيادة الاهتمام بوظيفة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية وتفعيل دورها لما لها من أثر ايجابي في دعم إدارة المخاطر بالمصارف التجارية الليبية.

• دراسة الرفاعي، بن يونس، وعبد العالي (2020).

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع دور المراجعة الداخلية بمصرف الصحاري في إدارة المخاطر والصعوبات التي تحد من هذا الدور. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، واستخدم أسلوب المقابلة الشخصية لجمع آراء مجتمع الدراسة. وتوصلت الدراسة لعدة نتائج، أهمها: يقتصر عمل المراجعة الداخلية في مصرف الصحاري حسب الأسلوب التقليدي وهو المراجعة المالية فقط، وتتنحصر علاقتها بإدارة المخاطر بالتأكد من الالتزام بالإجراءات والضوابط الموضوعية من قبل إدارة المخاطر التي تخص المعاملات المالية فقط. وأوصت الدراسة المصارف التجارية بالاستفادة من الخدمات الاستشارية التي يمكن أن تقدمها إدارة المراجعة الداخلية حول الأنشطة المصرفية بما فيها استشارات حول إدارة المخاطر.

• دراسة الصافي (2023).

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المراجعة الداخلية في فعالية إدارة المخاطر للحد من المخاطر المالية، وهدفت إلى التعرف على دور كفاية المراجعة الداخلية في فعالية إدارة المخاطر، وإظهار دور الموضوعية المراجعة الداخلية في فعالية إدارة المخاطر. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي الاستقرائي، بما فيه الدراسات السابقة وذلك للتعرف على جودة المراجعة الداخلية وفعاليتها إدارة المخاطر والمخاطر المالية لاختبار فرضيات البحث المتعلقة بالكفاية والموضوعية وجودة أداء المهام والاستمرارية، وفعالية إدارة المخاطر للحد من المخاطر المالية في المصارف السوداني. وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها: أن هناك علاقة بين كفاءة جودة المراجعة الداخلية وفعاليتها إدارة المخاطر، وجود دور لجودة المراجعة الداخلية في فعالية إدارة المخاطر. وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتدريب منسوبي المراجعة الداخلية وإعدادهم لتقليل المخاطر المالية وتوفير معلومات حول المخاطر لدى المصارف لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور، وضرورة قيام المصارف بوضع حدود مناسبة للمخاطر.

3- مشكلة الدراسة:

تلعب المصارف دورًا مهمًا في اقتصاديات الدول، باعتبارها أحد الركائز الأساسية، ومن أهم الوسائل التي تُسهم في التنمية الاقتصادية من خلال مساهمتها في توفير الأموال لتلبية احتياجات الأفراد والمؤسسات لتسيير الأعمال. وأن تعرض هذا القطاع للمخاطر يجعل الاقتصاد عرضة للأزمات والانهيئات كما حدث في العديد من الأزمات على مر الفترات السابقة. هذا الأمر يتطلب من الجهات الرقابية الداخلية والخارجية في المصارف القيام بدورها لحمايتها من المخاطر التي تواجهها للمحافظة على استقرار هذا القطاع. ومن الجهات الرقابية الداخلية مهنة المراجعة الداخلية، والتي شهدت تطورًا في مسؤولياتها لتشمل عملية إدارة المخاطر بحيث تقوم بتقديم تطمينات بأن العمليات المصرفية والقرارات المتخذة تُراقب بشكل دائم وتقدم التوصيات لتصحيح الأخطاء إن وجدت، والتأكد من أنها تُسهم في تحقيق الأهداف التي تسعى المصارف لتحقيقها.

حظي القطاع المصرفي في ليبيا والذي يضم مصارف عامة وخاصة بأولوية متميزة، لما لهذا القطاع من أهمية بالغة في حياة المواطنين، إذ يعتبر القطاع المصرفي في ليبيا من أهم القطاعات وأكثرها حيوية وحساسية وتأثيرًا في الوضع الاقتصادي (البنك الدولي، 2020). وتعمل في البيئة الليبية مصارف تجارية عامة مملوكة للدولة وأخرى خاصة، وتعمل جميعها تحت إشراف مصرف ليبيا المركزي، وقد شهدت المصارف في ليبيا بعض المخاطر التي أدت إلى عرقلة أدائها بالشكل الأمثل، الأمر الذي يستوجب زيادة التركيز على كفاية وفعالية إدارة هذه المخاطر (البنك الدولي، 2020). وبالنظر إلى الواقع العملي نجد أنه على الرغم من تزايد إدراك مجالس الإدارات بالمصارف بأهمية وظيفة المراجع الداخلية، فهي لازالت تركز على الدور التقليدي لها والقيام بالدور الرقابي، هذا وقد أكدت الدراسات السابقة التي اعتمدت بدور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة كدراستي (المدهون، 2011؛ الصافي، 2023) التي ذكرتا في نتائجهما بعدم وجود تنسيق بين المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر بالمصارف التجارية لضمان سير العمل بكفاية وفعالية داخل المصارف لأداء مهامها بالشكل الأمثل، وجاء في دراسة البيجيرمي (2011) التي أشارت أنه لا توجد مساهمة فعالة لنشاط المراجعة الداخلية في عملية إدارة المخاطر في المصارف

وأكدت دراسة المحجوب (2015) أن المراجعين الداخليين لا يقومون بدورهم بشكل فعال في تعزيز أداء إدارة المخاطر المصرفية، كما أشارت دراسة عبد الحليم (2018) أن المراجعين الداخليين لا يدركون مسؤوليتهم في إدارة المخاطر بصورة كافية، وذلك بسبب ضعف مستوى استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي، وأن المراجعين الداخليين لا يدركون مسؤوليتهم في إدارة المخاطر بصورة كافية في ظل الأوضاع الحالية، وذلك بسبب ضعف مستوى الكفاية الفنية والمهنية اللازمة للمراجع الداخلي، أن المراجعين الداخليين لا يدركون مسؤوليتهم في إدارة المخاطر بصورة كافية في ظل الأوضاع الحالية، وذلك بسبب ضعف مستوى تأييد ومساندة الإدارة العليا التنفيذية ومجلس الإدارة، وأكدت دراسة الرفاعي، وآخرون (2020) أنه: هناك تواضع قدرات وخبرات المراجعين بإدارة المراجعة الداخلية في مجال إدارة المخاطر في المصارف، وضعف اهتمام مجلس الإدارة بتقديم الدعم اللازم لإدارة المراجعة الداخلية بإقامة الدورات التدريبية للمراجعين الداخليين في مراجعة وتقييم إدارة المخاطر، مما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في شكل التساؤل الآتي:

4- أهداف الدراسة: ما دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في المصارف التجارية في ليبيا؟

سعت هذه الدراسة إلى معرفة مدى إدراك المراجعين الداخليين في المصارف التجارية بأهمية إدارة المخاطر. والتعرف على دور المراجعة الداخلية في المصارف التجارية في إدارة المخاطر، ويندرج تحت هذه الهدف الأهداف الفرعية الآتية:

- ◀ معرفة دور المراجعة الداخلية في المصارف التجارية في تعزيز فاعلية إدارة المخاطر.
- ◀ معرفة دور المراجعة الداخلية في المصارف التجارية في تحديد المخاطر.
- ◀ معرفة دور المراجعة الداخلية في المصارف التجارية في تقييم المخاطر.
- ◀ معرفة دور المراجعة الداخلية في المصارف التجارية في الاستجابة للمخاطر.

5- فرضيات الدراسة:

للإجابة عن تساؤل مشكلة الدراسة، وتحقيقاً لأهدافها، تم صياغة الفرضيات على النحو التالي:
الفرضية الرئيسية الأولى: H_1 : يدرك المراجعون الداخليون بالمصارف التجارية أهمية إدارة المخاطر.
الفرضية الرئيسية الثانية: H_2 : تؤدي المراجعة الداخلية دورها في إدارة المخاطر بالمصارف التجارية.
ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

- H_{2-1} : تؤدي المراجعة الداخلية دورها في تعزيز فاعلية إدارة المخاطر بالمصارف التجارية.
- H_{2-2} : تؤدي المراجعة الداخلية دورها في تحديد المخاطر بالمصارف التجارية.
- H_{2-3} : تؤدي المراجعة الداخلية دورها في تقييم المخاطر بالمصارف التجارية.
- H_{2-4} : تؤدي المراجعة الداخلية دورها في الاستجابة للمخاطر بالمصارف.

6- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على موضوع دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في المصارف، الأمر الذي يلفت انتباه إدارة هذه المصارف لإدارة المخاطر وأهمية دور المراجعة الداخلية في هذا الجانب، كما تتبّه المراجعون الداخليون لتطوير دورهم ومهامهم ليشمل جانب المخاطر، ويكون أداؤهم

فاعلاً في عملية إدارة المخاطر المحيطة بأنشطة المصارف. مما يسهم في التخفيف من تأثيرها على عمل المصارف، ومن ثم مساهمتها في نمو الاقتصاد الوطني.

7- الإطار النظري:

7-1 مفهوم المراجعة الداخلية:

ظهرت وظيفة المراجعة الداخلية نتيجة التطور السريع لأنشطة المؤسسات الاقتصادية الأمر الذي أدى إلى زيادة الحاجة لأنظمة رقابية داخلية وخارجية ذات كفاية وفعالية عالية تدعم الأداء الجيد لكافة أنشطة المؤسسات الاقتصادية (سعودي، 2015)، ويمثل القطاع المصرفي قطاعاً مهماً في أي اقتصاد لما يوفره من خدمات تسهم في نمو وتطور هذا الاقتصاد، وتعد المراجعة الداخلية من أهم الوظائف التي تركز عليها المصارف التجارية من خلال دورها الهام والحيوي الذي تؤديه كضمان لنشاط المؤسسات المصرفية بكفاءة وفعالية، كما أن لها دوراً هاماً في إدارة المخاطر بالمصارف التجارية على وجه الخصوص، وذلك من خلال قيامها بتقييم السجلات والدفاتر والعمليات داخل هذه المصارف بشكل دوري ومستمر.

تعرف المراجعة الداخلية بأنها: "تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر في بعض الأحيان ويقوم بها فئة من الموظفين لحماية الأصول وخدمة الإدارة العليا ومساعدتها في التوصل إلى الكفاية الإنتاجية القصوى، والعمل على قياس مدى صلاحية النظام المحاسبي وطرف المراقبات الأخرى" (مونة، 2014، ص8).

ووفقاً لتعريف جمعية المحاسبين الأمريكيين (AAA) American Accounting Association عرفت المراجعة الداخلية بأنها: "عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي، والتي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وإبلاغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة" (فروح، 2016، ص4).

كما عرفها الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) International Federation of Accountants بأنها: "نشاط تأكيد واستشاري يهدف إلى تقييم وتحسين فاعلية إدارة الوحدة للمخاطر وفحص وتقييم ورصد كفاية فاعلية الرقابة الداخلية" (أيوب وفاتح، 2019).

7-2 أهداف المراجعة الداخلية:

تعتبر أهداف المراجعة الداخلية من المهام الضرورية التي ينبغي القيام بها، وذلك لتحقيق أفضل النتائج، ووفقاً لما حدده معهد المراجعين الداخليين (IIA) بأن هدف المراجعة الداخلية بشكل عام يتمثل في تحسين وإضافة القيمة لعمليات المؤسسة إلا أنه أضيفت بعض الأهداف ومنها ما يلي (الشوا، 2014):

- التحقق من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات ووسائل الرقابة الداخلية المصرح بها في كافة المستويات الإدارية.
- مساعدة المؤسسات على تحقيق أهدافها.
- مساعدة المسؤولين في المؤسسات على أداء أعمالهم والقيام بمسؤولياتهم بكفاية وفعالية.
- تحقيق الرقابة الفعالة وتحسين إدارة المخاطر داخل المؤسسات بتكاليف مقبولة.
- زيادة قيمة المؤسسة وتحسين عملياتها.
- تقويم وتحسين فعالية إدارة المخاطر، وحوكمة الشركات.

7-3 أهمية المراجعة الداخلية:

شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً ملحوظاً بإدارة المخاطر التي تعد أحد المفاهيم الأساسية لضمان النجاح طويل الأجل، وجاء ذلك نتيجة لانفتاح الأسواق وزيادة درجة المنافسة وتطور وسائل الاتصالات. يعد القطاع المصرفي أحد القطاعات الحيوية والفاعلة في الاقتصاد التي يركز عليها في أغلب الدول، من خلال توفير القنوات والأساليب المؤسسية اللازمة لدعم وزيادة الاستثمار، ونظراً لأن العمل المصرفي توجد به الكثير من التعقيدات، ويحفه مجموعة من المخاطر الأمر الذي يتطلب وجود إدارة داخلية تتولى مهام متابعة ومراقبة الأداء والعمل على زيادة فاعليته، وأن ترك هذا العمل دون عملية مراجعة ومتابعة بشكل مستمر قد يؤدي لحدوث مشاكل تهدد بخاطر فقدان العملاء لودائعهم، وفقدان المصارف لرؤوس أموالها، الأمر الذي يؤدي إلى إمكانية إفلاسها، لذلك نجد أن المراجعة الداخلية تكتسب أهمية كبيرة داخل المصارف، حيث يجب إخضاع جميع الإدارات وأنشطتها المصرفية لعملية المراجعة الداخلية، دون استثناء أي نشاط يمارس داخل المصرف، وفيما يلي أهم الإجراءات الواجب القيام بها من قبل المراجع الداخلي في المصارف (رشام، 2013) :

- فحص وتقييم مدى فعالية وملاءمة نظام الرقابة الداخلية وأنظمة الضبط الداخلي والتحقق من الالتزام بمهام الرقابة الداخلية بتحليل مخاطر نظام الضبط الداخلي والتحقق من القيام بالمسؤوليات.
- تقييم مدى التزام المصرف بالسياسات والضوابط المتعلقة بالمخاطر.
- تقييم مدى الموثوقية في العمل (بما في ذلك الدقة والنزاهة والشمولية).
- التحقق من سير العمل في أقسام ودوائر المصرف بالشكل المطلوب الذي يحقق الكفاية والفاعلية في العمل.

كما أن من مهام المراجعة الداخلية ومسؤولياتها إعطاء الاهتمام الكافي بالضوابط القانونية والتنظيمية بما في ذلك السياسات والطرق والقواعد والمبادئ الصادرة عن الجهات المختصة في العمل المصرفي التي تحقق أهداف الرقابة على أعمال المصرف، كما يتطلب الأمر القيام بمراجعة نظم المخاطر، وربط مستوى المخاطر بمستوى كفاية رأس المال، ومعرفة مدى الالتزام بالسياسات العامة للمصرف، كما يجب ألا يقتصر أداء المراجعة الداخلية على الأنشطة داخل إدارات المصرف، وإنما يجب أن تولي اهتماماً بكافة الأطراف المتعاملة معها لضمان التقليل من المخاطر التي يتعرض لها، للقيام بذلك يتطلب الأمر إعداد خطة شاملة لمراجعة العمليات المصرفية على أساس تقييم المخاطر المتعلقة بالأنشطة المختلفة ومناقشة هذه الخطة على مستوى مجلس الإدارة من أجل الوصول إلى أداء أفضل للعمل المصرفي. أما فيما يتعلق بالتقرير الذي تعده المراجعة الداخلية في المصرف فيتم التركيز على نقاط الضعف في أداء المصرف والأهمية النسبية لها، وإصدار التوصيات اللازمة للمحافظة على استمرارية الأداء مع العمل على متابعة تنفيذ التوصيات التي أصدرتها (المدهون، 2011).

7-4 مفهوم إدارة المخاطر:

ينشأ الخطر من احتمال وقوع أحداث غير متوقعة ينتج عنها خسائر، ويستخدم مفهوم الخطر للتعبير عن عدم التأكد المصاحب للأحداث والنتائج، حيث إن المخاطر موجودة في كل الأنشطة الاقتصادية، ولا يمكن تجاهلها، ولذلك تتسبب في حدوث خسائر لهذه الأنشطة سواءً أكانت هذه الأنشطة خدمية أو تجارية أو صناعية، ويشير معيار المراجعة الداخلية أنه "ينبغي أن يساعد نشاط المراجعة الداخلية الوحدات الاقتصادية عن طريق تقديم وتحديد المخاطر بشكل جوهري، وينبغي أن يساهم في تحسين إدارة المخاطر، وأنظمة الرقابة، مع مراعاة خدمات التوكيد والاستشارة من خلال خطة عمل سنوية على الأقل تضمن صحة البيانات المالية التشغيلية، وإمكانية الاعتماد عليها، وعلى كفاية العمليات لحماية الأصول، ولقياس مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة والاتفاقيات" (البطوش، 2015، 32، 33)، وذكر عبد الحليم (2018، ص8) نقلاً عن: (Goran & Ted, 2005) "أن المخاطر هي أحداث غير مؤكدة عن المستقبل يمكن أن تؤثر في تحقيق الأهداف التشغيلية والمالية والاستراتيجية للمصارف".

بينما تعرف إدارة المخاطر على أنها: "منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة، عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة، وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى" (سعودي، 2015، ص38)، وعرفها السجين وآخرون (2016، ص136) على أنها "مجموعة من التهديدات والأحداث والظروف التي تتعرض لها الوحدة الاقتصادية، وتنقسم تلك الأحداث والتهديدات إلى جانبين، الجانب الأول فرص إيجابية يجب على الوحدة استغلالها، والجانب الآخر يمثل تهديدًا سلبيًا يعيق تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية، ويجب على الوحدة التعامل مع تلك التهديدات من أجل أهدافها التي تسعى لتحقيقها"، وعُرفت على أنها: "هي تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف، وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه، وتحديد وسائل مجابهته، مع اختيار أنسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب" (سعودي، 2015، ص38)، وعُرفت إدارة المخاطر من قبل معهد إدارة الخطر (IRM) Institute of Risk Management على أنها: "هي الجزء الأساسي في الإدارة الاستراتيجية لأي مؤسسة، فهي الإجراءات التي تتبعها المؤسسات بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ومن محفظة كل نشاط" (طرابلسي ومعطي، 2016، ص464).

وذكر بوطورة وبقي (2015، ص251) أن معهد المراجعين الداخليين الأمريكيين (IIA) قد عرفها على أنها: "عملية تحديد، تقييم، إدارة، ومراقبة الأحداث أو الظروف المحتملة، وذلك بهدف تزويد المؤسسة بتأكيد معقول فيما يتعلق بإنجاز وتحقيق أهداف المؤسسة المخطط لها" (IIA, 2010, P19) وكما عرفت لجنة الخدمات المالية المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف بالولايات المتحدة الأمريكية إدارة المخاطر بأنها: "احتمال حدوث خسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر نتائج الأعمال أو خسارة رأس المال أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على الاستثمار في تقديم أعمال وممارسة نشاطاته من جهة وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى" (الغصين وأرشيد،

2014، ص246)، حيث أوضحت أنها هي تلك العملية التي تُعرف من خلالها المخاطر وتحديدها وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها، وذلك بهدف ضمان ما يلي: (Financial Services Roundtable, Op cit) (june, 1999, P5).

- فهم المخاطر وأنها ضمن الإطار الموافق عليه من قبل مجلس الإدارة.
- أن عملية القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر تتفق مع الأهداف الاستراتيجية للمصرف.
- أن العائد المتوقع يتناسب مع درجة الخطر.
- أن تخصيص رأس المال والموارد يتناسب مع مستوى المخاطر.
- أن القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر واضحة وسهلة الفهم.
- أن حوافز الأداء المطبقة في المصرف منسجمة مع مستوى المخاطر.

إن المعيار الخاص بإدارة المخاطر الذي وُضع من قبل فريق العمل المكون من معهد إدارة المخاطر (IRM) بالمملكة المتحدة بالتعاون مع جمعية التأمين ومديري المخاطر Association of Insurance and Risk Managers (AIRMIC) والمنتدى الوطني لإدارة المخاطر في القطاع العام (ALARM) أوضح أن إدارة المخاطر تمثل جزءًا أساسيًا في الإدارة الاستراتيجية لأي مؤسسة، وهي الإجراءات التي تتبعها المؤسسات بشكل منظم لمواجهة المخاطر المصاحبة لأنشطتها بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ومن محفظة كل الأنشطة (The Institute of Risk Management, 2002, P2).

7-5 العوامل المؤثرة في عملية إدارة المخاطر:

توجد العديد من العوامل التي تعتبر هامة ومؤثرة في إدارة المخاطر في المصارف ومن أهمها: التغييرات التنظيمية والإشرافية: هناك العديد من الدول التي عملت على فرض عدة قيود تنظيمية على نشاط المصارف وطريقة عملها للعمل على الحد من مخاطر المنافسة فيما بينها، ولأجل الإبقاء على حدود معقولة للمخاطر اجتنابًا لحدوث أزمات مالية متوقعة، الأمر الذي كان له الأثر الإيجابي في المخاطر، مثل ما قامت به اتفاقية بازل حول تحديد المخاطر وقياسها والإشراف عليها في المصارف (أبو العلا، 2016).

المنافسة: تعمل المصارف على تقديم أفضل الخدمات وبأقل الأسعار وبمميزات أفضل بسبب منافسة المصارف فيما بينها، ومع توسع هذه المصارف في تقديم التسهيلات بشكل أكبر من ذي قبل لأجل كسب المزيد من العملاء أدى الأمر لزيادة وارتفاع نسبة المخاطر كالمخاطر الائتمانية (نفاخ، 2018).

التطور التكنولوجي: يعتبر هذا العامل من العوامل التي لها الأثر الإيجابي على مخاطر المصارف بسبب قدرة المصارف على تحديد مخاطرها والعمل على إدارتها بشكل أفضل، غير أن الأمر لا يخلو من بعض الأمور السلبية التي قد تحدث كمخاطر التجارة الإلكترونية (الطحاوي، 2014).

عدم استقرار العوامل الخارجية: إن عدم استقرار الأسواق العالمية وعدم استقرار أسعار صرف العملات وسعر الفائدة أدى إلى حدوث مخاطر جديدة لم تكن موجودة من قبل، مثل مخاطر سعر الفائدة ومخاطر التسعير ومخاطر السياسة (عبد العليم، 2014).

6-7 العلاقة بين المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر:

من الأسباب الرئيسية التي زادت من أهمية الدور الذي تلعبه وظيفة المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر صدور الإطار الجديد لمعايير مهنة المراجعة الداخلية سنة (1999)، والمعدلة في سنة (2004)، وسنة (2017) وغيرها من الإجراءات التنظيمية للمهنة، الأمر الذي جعل للمراجعة الداخلية دوراً أساسياً يستعان بها في العمل على تقويم نظام إدارة المخاطر في المؤسسة من أجل تحينها وزيادة فاعليتها ورفع كفايتها، والمفهوم الجديد للمراجعة الداخلية يشير بوضوح إلى دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر وتركز الأدبيات الحديثة في مجال المراجعة الداخلية على إدارة المخاطر على أنها: تدخل ضمن نطاق المراجعة الداخلية، قديماً كانت وظيفة إدارة المخاطر جزء من عملية المراجعة الداخلية، ولكن اليوم تم الفصل بين الوظيفتين وتظهر مستويات العلاقة من الخمس عناصر التالية: (العماري واخرون، 2020).

مرحلة التخطيط لعملية المراجعة: يعتبر جمع المعلومات هو الخطوة الأولى في عملية التخطيط وذلك من خلال المقابلات والدراسات والاستفسارات بالإضافة إلى دليل المخاطر الذي يشكل هيكل عام للمخاطر المتعارف عليها حيث يقوم بتحديد العمليات التي تتعرض للمخاطر وهو تحديد أولي للمخاطر المقبولة من خلال تقييمها، وتأتي الخطوة التالية وهي: تعديل الخطة بناءً على الحاجة التي تهدف إلى الوحدة الاقتصادية. **مرحلة التنفيذ:** تهتم إدارة المراجعة الداخلية في هذه المرحلة باختبار مدى التزام إدارة الشركة بالضوابط الداخلية والخطط الموضوعية، ومدى تطبيق نظام الرقابة الداخلية بكفاية وفاعلية، وقدرتها على تقليل وتجنب المخاطر، وبناءً على هذه الحالة يتم وضع التوصيات اللازمة من قبل المراجع الداخلي (نفاخ، 2018).

مرحلة أوراق العمل: تُضاف المعلومات المتعلقة بالمخاطر إلى أوراق العمل الخاصة بالمراجع الداخلي أثناء تنفيذه لعملية المراجعة بحيث يتم الربط بين كل ملاحظة أو نتيجة يتوصل إليها مع المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، ويتم بعد ذلك صياغة التوصيات بالتعاون بين إدارة المخاطر والمراجعة الداخلية.

مرحلة إعداد تقرير المراجعة: يتم وضع النتائج التي توصل إليها خلال عملية المراجعة الداخلية في التقرير الذي يقوم بإعداده المراجع الداخلي، بحيث يتضمن التقرير تحديد المخاطر، والتوصيات اللازمة، ويتم رفع التقرير إلى الإدارة العليا التي بدورها تصدر تعليماتها إلى إدارة المخاطر بالأخذ بتوصيات المراجع، ومتابعة تنفيذها، بحيث تقوم إدارة المخاطر بتقييم، وتوضيح المخاطر، وتحليلها، مع التركيز على احتمال التعرض للخسارة وكيفية تجنبها.

مرحلة المتابعة: بعد القيام بإعداد التقارير تأتي مرحلة المتابعة لتنفيذ التوصيات التي نص عليها التقرير، حيث تتم متابعة، وتقييم نظام الرقابة الداخلية على أساس المخاطر، وتهدف هذه العملية إلى السيطرة على كافة المخاطر وإدارتها (رشام، 2013).

توجد علاقة بين المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر بصفة عامة والمصارف بصفة خاصة حيث إن المراجعة الداخلية تعد أحد الأدوات الرئيسية التي تستخدم في سبيل تقوية وتحسين وزيادة فاعلية الأساليب التي تدير بها مخاطرها، ومن أهم المخاطر التي تتولى المراجعة الداخلية تقييمها وإدارتها: عدم دقة

المعلومات المالية والتشغيلية، فقدان الأصول، الفشل في اتباع القوانين والسياسات والخطط والإجراءات، الفشل في الوصول للأهداف الموضوعية، كذلك الاستخدام غير الكفاء للموارد (فروح، 2016). إن توحيد نماذج العمليات بين إدارة المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر يخلق توافقاً فيما بينهما، الأمر الذي يضمن لكل منهما التكامل المتبادل، مع الإبقاء على الاستقلالية لكل منهما، الأمر الذي يتطلب وضع سياسة لضمان تبادل البيانات والمعلومات فيما بينهما، ولكي تتمكن إدارة المراجعة الداخلية من تقديم الدعم والمشورة السليمة لإعداد نظام محكم لإدارة المخاطر ينبغي على إدارة المخاطر أن تسمح لإدارة المراجعة الداخلية الدخول لقاعدة البيانات الخاصة بها والسماح بمشاركتها بالاجتماع مع مجلس الإدارة الذي يهدف إلى وضع استراتيجية لإدارة المخاطر (مونه، 2014).

كما يجب على إدارة المخاطر أن يكون لها نموذج خاص بعملياتها لمساعدتها على تحديد الملامح الرئيسية لعملية إدارة المخاطر في مختلف مراحلها، ويمثل هذا النموذج إطار التعاون الملائم بين إدارة المراجعة الداخلية وبين إدارة المخاطر، إذ أن إدارة المخاطر تتكون من خمس مراحل تشغيلية وهي: التخطيط، التحديد، التحليل، الضبط، المراقبة، وهذه المراحل الخمسة تعمل على توفير إطار عمل لإدارة المخاطر، حيث يُستعان بإدارة المراجعة الداخلية في جميع هذه المراحل الخمسة فكلاهما يعكس نشاطات الآخر، لذا قد يحدث تداخل، الأمر الذي يتطلب التعاون والتنسيق فيما بينهما (المدهون، 2011).

8- منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي الكمي في قياس وتحليل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في المصارف التجارية الخاصة والعامّة في ليبيا.

• مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة من جميع المصارف التجارية العاملة في ليبيا، أما عينة عشوائية فقد تم اختيارها عشوائياً من الفئات المستهدفة من المسؤولين والموظفين التابعين لإدارة المراجعة الداخلية، وإدارة المخاطر بفروع المصارف التجارية العاملة بمدينة مصراتة. تم توزيع (115) استمارة استبيان، وتم استرجاع عدد (109) استمارة صالحة للدراسة مما خلق معدل استجابة قدره (94.7%).

• مصادر جمع البيانات:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في المصارف التجارية الخاصة والعامّة في ليبيا، وللوصول إلى هذا الهدف تم الاعتماد على المصادر الثانوية: عن طريق مراجعة الكتب والدوريات والمنشورات والتقارير المتعلقة بموضوع الدراسة، وتساعد المصادر الثانوية على أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت وتحديث في مجال الدراسة، كما تعتمد الدراسة على المصادر الأولية: وذلك من خلال إعداد استبيان لتجميع البيانات وتحليلها، حيث شمل تصميم الاستبيان قسمين: القسم الأول، ويحتوي على سمات وخصائص عينة الدراسة فيما يتعلق بالمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، التخصص العلمي، وملكية المصرف، أما القسم الثاني، فيتكون من (5) أبعاد تقيس دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في المصارف التجارية الخاصة والعامّة في ليبيا، البعد الأول: ويتكون من (6) فقرات تهدف إلى

قياس إدراك المراجع الداخلي لأهمية إدارة المخاطر في المصرف. البعد الثاني: ويتكون من (6) فقرات تهدف إلى قياس دور المراجعة الداخلية في تعزيز فاعلية إدارة المخاطر في المصرف. البعد الثالث: ويتكون من (8) فقرات تهدف إلى قياس دور المراجعة الداخلية في تحديد المخاطر في المصرف. البعد الرابع: ويتكون من (8) فقرات تهدف إلى قياس دور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر في المصرف. البعد الخامس: ويتكون من (8) فقرات تهدف إلى قياس دور المراجعة الداخلية في الاستجابة للمخاطر. ولقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي للوقوف على اتجاه وآراء أفراد العينة، حيث يعد هذا المقياس من أهم مقاييس الاتجاه لامتيازته بسهولة التصميم إلى جانب إتاحة الحرية للمشاركين في اختيار إجابة واحدة من بين عدد مختلف من الإجابات البديلة، ويتدرج المقياس في قوائم الاستبيان من الإيجابية إلى السلبية، حيث أعطيت الحرية للمستجوبين لاختيار مدى موافقتهم على الفقرة بوضع إشارة على قوة موافقتهم على ما ورد في الفقرة.

جدول (1) مقياس ليكرت الخماسي

موافق	5	4	3	2	1	غير موافق
-------	---	---	---	---	---	-----------

• اختبار صدق وثبات الاستبيان:

تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach alpha) لتحديد درجة ثبات الأداء، ويعد هذا المقياس جيدا إذا ما زادت قيمة ألفا كرونباخ عن 60%، وبالنظر للجدول (2) نجد أن قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع محاور الاستبيان مرتفعة وبلغت نسبتها (96.6%).

جدول: (2) يوضح معاملات ألفا كرونباخ

م	محاور الاستبيان	عدد الفقرات	معامل الفا كرونباخ
1	مدى إدراك المراجع الداخلي لإدارة المخاطر في المصرف	6	.871
2	تعزيز فاعلية إدارة المخاطر في المصرف	5	.811
3	تحديد المخاطر في المصرف	8	.884
4	تقييم المخاطر في المصرف	8	.918
5	الاستجابة للمخاطر في المصرف	7	.909
	المعدل العام للثبات	34	.966

9- الدراسة الميدانية:

تم تفرغ البيانات التي تم الحصول عليها ومعالجتها إحصائياً والحصول على النتائج التالية بالنسبة لخصائص العينة، كما موضحة بالجدول (3) نلاحظ من خلال الجدول (3) والمتعلق بتوزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي بأن النسبة الأقل كانت لمؤهلي الماجستير والدبلوم العالي، حيث بلغت: (7.3%)، بينما كانت النسبة الأكبر لمؤهل البكالوريوس، حيث تحصل على نسبة: (83.5%). أما فيما يتعلق بتوزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية بأن نسبة سنوات الخبرة أقل من (5) سنوات بلغت: (22%)، وبلغت

نسبة سنوات الخبرة الذي تتراوح ما بين (5 و 10) سنوات (32.1%)، وتمثل النسبة الأعلى، بينما كانت النسبة الأقل لسنوات الخبرة من (10 إلى أقل من 15 سنة)، حيث بلغت: (19.3%)، كما بلغت سنوات الخبرة لأكثر من (15 سنة) نسبة (26.6%). وحسب التخصص العلمي كانت النسبة الأكبر لمؤهل المحاسبة، حيث بلغت (70.6%)، ويليه المسمى الوظيفي حيث كانت النسبة الأكبر للمراجع الداخلي والتي بلغت (35.8%).

جدول (3) خصائص عينة الدراسة

النسبة المئوية	العدد	البيان
المؤهل العلمي		
83.5%	91	بكالوريوس- ليسانس
9.2%	10	ماجستير
7.3%	8	دبلوم عالي
	109	الإجمالي
الخبرة المهنية		
22%	24	أقل من 5 سنوات
32.1%	35	من 5 إلى أقل من 10 سنوات
19.3%	21	من 10 إلى أقل من 15 سنة
26.6%	29	15 سنة فأكثر
	109	الإجمالي
التخصص العلمي		
70.6%	77	محاسبة
6.4%	7	تمويل
12.8%	14	إدارة أعمال
2.8%	3	اقتصاد
5.5%	6	لغة انجليزية
9%	1	التسويق
9%	1	علوم سياسية
	109	الإجمالي
المسمى الوظيفي		
4.6%	5	مدير المراجعة الداخلية
35.8%	39	مراجع داخلي
29.4%	32	موظف بإدارة المخاطر
9.2%	10	رئيس قسم
2.8%	3	نائب المدير
16.5%	18	موظف بإدارة المراجعة
1.8%	2	مدير الفرع
	109	الإجمالي

ملكية المصرف		
عام	50	45.9%
خاص	47	43.1%
مشترك	12	11%
	109	
وجود لائحة لدور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر		
نعم	95	87.2%
لا	14	12.8%
	109	
تبعية مهام إدارة المخاطر		
المراجعة الداخلية	16	14.6%
إدارة أو قسم خاص بالمخاطر	92	84.4%
مجلس الإدارة	1	1%
	109	

وحسب ملكية المصرف كانت نسبة الملكية المشتركة قد بلغت: (11%) وكانت أقل نسبة، بينما كانت النسبة الأكبر للملكية المشتركة، قد بلغت: (45.9%). وأما فيما يتعلق بتوزيع عينة الدراسة حسب وجود لائحة لدور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر فبلغت نسبة عدم وجود لائحة لدور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر (12.8%) وكانت أقل نسبة، بينما كانت النسبة الأكبر لوجود لائحة لدور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر، قد بلغت: (87.2%). وفيما يخص تبعية مهام إدارة المخاطر بلغت نسبة التبعية لمجلس الإدارة (1%) وكانت أقل نسبة، بينما كانت النسبة الأكبر للتبعية لإدارة المخاطر حيث بلغت (4.84%).

• اعتدالية البيانات

تم التحقق من خاصية التوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات الدراسة باستخدام أساليب الإحصاء الاستدلالي لتحديد الاختبار المناسب لكل سؤال وحُدّد مدى اعتدالية بيانات كل سؤال من خلال اختبار كولموجوروف-سميرنوف (Kolmogorov-Smirnov)، وبعد إجراء الاختبار المذكور تبين أن بيانات جميع أبعاد الاستبانة لا تتبع التوزيع الطبيعي، نظراً لأن مستوى المعنوية ($p\text{-value} < 0.05$)، وفقاً للجدول الآتي:

جدول: (4) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار كولموجوروف-سميرنوف

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المعنوية
مدى إدراك المراجع الداخلي لإدارة المخاطر في المصرف	4.091	.60963	.000
تعزيز فاعلية إدارة المخاطر في المصرف	3.899	0.603	.000
تحديد المخاطر في المصرف	3.823	0.628	.016
تقييم المخاطر في المصرف	3.759	0.696	.000
الاستجابة للمخاطر في المصرف	3.867	0.663	.000

اختبار فرضيات الدراسة:

يتناول هذا الجزء تحليل البيانات التي تم تجميعها بواسطة استمارة الاستبيان والمتعلقة بالمراجعة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر، وذلك باستخدام اختبار الإشارة (Sign test)، و يعد اختبار الإشارة من ضمن الاختبارات اللامعلمية التي تجرى عندما لا تتوفر خاصية التوزيع الطبيعي في البيانات، وهو اختبار مقابل لاختبار (t) الأحادي الذي يُجرى عندما تتبع البيانات التوزيع الطبيعي (الزعيبي، والطلافة، 2003)، ويتم قبول الفقرة إذا كانت مستوى المعنوية للمشاهدة (P- value) أصغر من (0.05)، بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتوى الفقرة وتكون الفقرة ايجابية، أما إذا كانت مستوى المعنوية للمشاهدة (P- value) أكبر من (0.05)، فإن أفراد العينة لا يوافقون على محتوى الفقرة وتكون سلبية.

اختبار الفرضية الرئيسية الأولى: H_1 : يدرك المراجعون الداخليون بالمصارف التجارية أهمية إدارة المخاطر.

تشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول (5) إلى أنه يوجد معرفة وإدراك لدى المراجع الداخلي بأهمية إدارة المخاطر داخل المصرف، حيث كان اتجاه المستجيبين حول جميع الفقرات الخاصة بإدراك المراجع الداخلي لإدارة المخاطر في المصرف إيجابية، أي أن مستوى المعنوية أصغر من (0.05). وعليه يتم قبول فرضية الدراسة الأولى التي تنص على إدراك المراجعون الداخليون بالمصارف التجارية أهمية إدارة المخاطر بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا.

جدول (5) مدى إدراك المراجع الداخلي لإدارة المخاطر في المصرف

الفقرة	المتوسط الانحراف الحسابي المعياري	sign- Test	P- value	الترتيب	القرار H1	المستوى
يوجد معرفة لدى المراجع الداخلي بأهمية إدارة المخاطر داخل المصرف لتحسين نظام الرقابة الداخلية	4.091	.8112	-8.84	0.000	4	قبول مرتفع
يوجد معرفة لدى المراجع الداخلي في وضع نظام للإجراءات الخاصة بإدارة المخاطر داخل المصرف ومراقبته وتقييم فاعليته.	3.862	.7754	-8.08	0.000	5	قبول مرتفع
يوجد معرفة لدى المراجع الداخلي بأن وجود إدارة للمخاطر تعطي مجلس الإدارة صورة كاملة عن المخاطر التي قد تواجه المصرف.	4.128	.7946	-8.84	0.000	2	قبول مرتفع
يوجد معرفة لدى المراجع الداخلي بأن القيام بإدارة المخاطر يُسهم في تقديم الحلول المناسبة لكل نوع من أنواع المخاطر داخل المصرف.	4.091	.7762	-8.91	0.000	4	قبول مرتفع
ضرورة إخضاع نظام الرقابة الداخلية لعمليات تقييم دورية والعمل على تحديد المشاكل الموجودة فيه ومتابعة تصحيحها.	4.174	.7916	-9.07	0.000	1	قبول مرتفع
يوجد معرفة لدى إدارة المصرف بأهمية إدارة المخاطر ومدى الحاجة إليها لتحسين أنظمة الرقابة الخاصة بها.	4.201	.7426	-9.30	.000	3	قبول مرتفع جدًا
مدى إدراك المراجع الداخلي لإدارة المخاطر في المصرف	4.09	.609	-9.47	0.000	--	قبول مرتفع

اختبار الفرضية الرئيسية الثانية: H_2 :

تؤدي المراجعة الداخلية دورها في إدارة المخاطر بالمصارف التجارية.

تشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول (6) إلى أن اتجاه المستجيبين حول دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في المصارف في ليبيا المتمثلة في (الإدراك، تعزيز فاعلية إدارة المخاطر، تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، الاستجابة للمخاطر، جاءت إيجابية، أي أن مستوى المعنوية أصغر من (0.05). وهذا يشير إلى أن مستوى دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في المصارف في ليبيا مرتفع، وعليه يتم قبول فرضية الدراسة الأولى التي تنص على وجود دور للمراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالمصارف التجارية بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا.

جدول (6) دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في المصارف في ليبيا

البيان	عدد العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	p-value	المستوى	الترتيب
مدى إدراك المراجع الداخلي لإدارة المخاطر في المصرف	6	4.09	.609	0.000	مرتفع	1
تعزيز فاعلية إدارة المخاطر في المصرف	5	3.89	.603	0.000	مرتفع	2
تحديد المخاطر في المصرف	8	3.82	.628	.000 0	مرتفع	4
تقييم المخاطر في المصرف	8	3.75	.696	.000 0	مرتفع	5
الاستجابة للمخاطر في المصرف	8	3.86	.663	0.000	مرتفع	3
دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في المصارف في ليبيا	34	3.88	.563	0.000	مرتفع	--

اختبار الفرضية الفرعية: H_{2-1} :

تؤدي المراجعة الداخلية دورها في تعزيز فاعلية إدارة المخاطر بالمصارف التجارية.

تشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول (7) إلى أن اتجاه المستجيبين حول المراجعة الداخلية ودورها في تعزيز فاعلية إدارة المخاطر في المصرف، جاءت إيجابية، أي أن مستوى المعنوية أصغر من (0.05). وهذا يشير إلى أن إدارة المراجعة الداخلية تقوم بتعزيز فاعلية إدارة المخاطر في المصرف بشكل مرتفع. وعليه يتم قبول فرضية الدراسة التي تنص على أن المراجعة الداخلية تؤدي دورها في تعزيز فاعلية إدارة المخاطر بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا.

جدول (7) تعزيز فاعلية إدارة المخاطر في المصرف

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	sign-Test	P-value	الترتيب	القرار H1	المستوى
تسهل إدارة المراجعة الداخلية بتوفير المعلومات لإدارة المخاطر لتأدية مهامها.	4.12	.668	-9.54	0.000	1	قبول	مرتفع
تقوم إدارة المراجعة الداخلية بإعداد خطة مراجعة سنوية وفقا للمخاطر المحتملة في المصرف.	3.89	.827	-7.93	0.000	3	قبول	مرتفع
يتمتع موظفو المراجعة الداخلية بالفهم والمعرفة والكفاية المهنية التي تمكنهم من التعامل مع التقارير عن الأخطار المحتملة.	3.93	.761	-8.48	0.000	2	قبول	مرتفع

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	sign-Test	P-value	الترتيب	القرار H1	المستوى
تقوم إدارة المراجعة الداخلية بالتأكد من وجود إجراءات فعالة لقياس المخاطر داخل المصرف.	3.77	.864	-7.07	0.000	4	قبول	مرتفع
تقوم المراجعة الداخلية باقتراح الوسائل والسبل والآليات المناسبة لمجلس الإدارة للتعامل مع أوجه المخاطر المختلفة.	3.75	.862	-7.15	0.000	5	قبول	مرتفع
تعزيز فاعلية إدارة المخاطر في المصرف	3.89	.603	-9.56	0.000	---	قبول	مرتفع

اختبار الفرضية الفرعية: H_2-2 : تؤدي المراجعة الداخلية دورها في تحديد المخاطر بالمصارف التجارية. تشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول (8) بالنسبة لمعيار تحديد المخاطر في المصرف استناداً إلى المتوسط الحسابي أن إدارة المراجعة الداخلية تقوم بتحديد المخاطر في المصرف بشكل مرتفع، عند مستوى المعنوية: (p-value) (0.000) وهو أقل من (0.05). وعليه يتم قبول فرضية الدراسة التي تنص على أن المراجعة الداخلية تؤدي دورها في تحديد المخاطر بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا.

جدول (8) تحديد المخاطر في المصرف

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	sign-Test	P-value	الترتيب	القرار H1	المستوى
تساعد المراجعة الداخلية في تحديد مستويات المخاطر المقبولة.	3.88	.741	-8.36	0.000	3	قبول	مرتفع
تعمل إدارة المراجعة الداخلية على المراجعة المستمرة لتحديد المخاطر غير المعتادة الممكن حدوثها نتيجة الأحداث الطارئة.	3.94	.779	-8.38	0.000	--	قبول	مرتفع
تقوم إدارة المراجعة الداخلية بالمساعدة في إيجاد سياسات لإدارة المخاطر في حالة الأزمات المحتمل حدوثها.	3.64	.833	-6.46	0.000	--	قبول	مرتفع
تقوم المراجعة الداخلية بالتأكد من وجود خطة طوارئ داخل المصرف تشمل المخاطر التي حُددت وُجعت بشكل مستمر ومنتظم.	4.01	.781	-8.61	0.000	4	قبول	مرتفع
تقوم المراجعة الداخلية بالتأكد من ملائمة استراتيجية المصرف مع التعليمات الصادرة من المصرف المركزي الخاصة بإدارة المخاطر.	3.85	.869	-7.40	0.000	2	قبول	مرتفع
تقوم المراجعة الداخلية بالتأكد من أن السياسات والإجراءات المتبعة داخل المصرف لتحديد المخاطر موثقة وتم إيصالها لجميع الموظفين ذوي العلاقة.	3.79	.879	-7.07	0.000	5	قبول	مرتفع
تقوم المراجعة الداخلية بمتابعة الأحداث الخارجية لتحديد المخاطر غير المعتادة المرتبطة بتطورات الظروف المحيطة.	3.66	.962	-5.92	0.000	9	قبول	مرتفع

المستوى	القرار H1	الترتيب	P-value	sign-Test	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
مرتفع	قبول	7	0.000	-6.86	.896	3.77	تقوم المراجعة الداخلية بالتحقق من أن مجلس الإدارة قد تبني سياسة مكتوبة خاصة بتحديد الحدود المقررة والمسموح بها للمخاطر.
مرتفع	قبول	--	0.000	-8.95	.628	3.82	تحديد المخاطر في المصرف

اختبار الفرضية الفرعية: H_{2-3} :

تؤدي المراجعة الداخلية دورها في تقييم المخاطر بالمصارف التجارية.

تشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول (9) إلى أن اتجاه المستجيبين حول تقييم المخاطر في المصرف الاستجابة للمخاطر ، جاءت إيجابية، أي أن مستوى المعنوية أصغر من (0.05). وهذا يعني أن إدارة المراجعة الداخلية تقوم بمراجعة تقارير تقييم المخاطر المعدة من قبل الأطراف المختلفة في المصرف. وعليه يتم قبول فرضية الدراسة التي تنص على أن المراجعة الداخلية تؤدي دورها في تقييم المخاطر بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا.

جدول (9) تقييم المخاطر في المصارف

المستوى	القرار H1	الترتيب	P-value	sign-Test	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
مرتفع	قبول	1	0.000	-7.67	.862	3.84	تقوم المراجعة الداخلية بتقييم المخاطر وترتيبها حسب الأولويات المعتمدة من مجلس الإدارة.
مرتفع	قبول	2	0.000	-7.63	.814	3.82	تقوم المراجعة الداخلية بتقييم كفاية وفاعلية الضوابط الموضوعية لمواجهة المخاطر المتعلقة بأحداث الأنشطة الرئيسية للمصرف.
مرتفع	قبول	8	0.000	-7.15	.913	3.60	تقوم المراجعة الداخلية بتقييم كفاية وفاعلية الضوابط الموضوعية لمواجهة المخاطر المتعلقة بالكوارث الطبيعية والأزمات والأحداث الطارئة المحتمل حدوثها.
مرتفع	قبول	5	0.000	-7.09	.840	3.75	يتم توثيق نتائج تقييم المخاطر والضوابط الرقابية التي من شأنها الحد من المخاطر لكل نشاط من أنشطة المصرف على حدة
مرتفع	قبول	3	0.000	-7.14	.883	3.81	بتقديم تقارير عن نتائج تقييم المخاطر وكفاية وفاعلية الضوابط الموضوعية لمواجهة المخاطر إلى لجنة المراجعة أو مجلس الإدارة.
مرتفع	قبول	7	0.000	-6.21	.933	3.71	تتوفر لدى إدارة المراجعة الداخلية الإمكانيات والوسائل اللازمة لتقييم المخاطر.
مرتفع	قبول	6	0.000	-6.79	.859	3.72	بتقييم كفاية ومنطقية المعلومات التي تم الحصول عليها وستستخدم في إدارة المخاطر.

المستوى	القرار H1	الترتيب	P-value	sign-Test	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
مرتفع	قبول	4	0.000	-6.99	.882	3.78	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بمراجعة تقارير تقييم المخاطر المعدة من قبل الأطراف المختلفة في المصرف.
مرتفع	قبول	---	0.000	-8.02	.696	3.75	تقييم المخاطر في المصرف

اختبار الفرضية الفرعية: H₂₋₄ :

تؤدي المراجعة الداخلية دورها في الاستجابة للمخاطر بالمصارف التجارية.

تشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول (10) إلى أن اتجاه المستجيبين حول درجة الاستجابة للمخاطر في المصرف جاءت إيجابية، أي أن مستوى المعنوية أصغر من (0.05). وهذا يعني أن إدارة المراجعة الداخلية تقوم بمراجعة المخاطر بشكل دوري للتأكد من أنه تم إدارتها والاستجابة لها بالشكل الذي يتوافق مع توصيات مجلس الإدارة. وعليه يتم قبول فرضية الدراسة التي تنص على أن المراجعة الداخلية تؤدي دورها في الاستجابة للمخاطر بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا.

جدول (10) درجة الاستجابة للمخاطر في المصرف

المستوى	القرار H1	الترتيب	P-value	sign-Test	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
مرتفع	قبول	5	0.000	-7.67	.810	3.83	تساعد إدارة المراجعة الداخلية في اختبار عملية الاستجابة للمخاطر في المصرف.
مرتفع	قبول	4	0.000	-7.56	.8479	3.85	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بتقديم النصح والتوجيه والإرشاد عند إعداد استراتيجيات تخفيف الآثار المحتملة عن المخاطر داخل المصرف.
مرتفع	قبول	1	0.000	-8.52	.781	4.00	تقوم إدارة المراجعة الداخلية برفع تقارير دورية إلى لجنة المراجعة أو مجلس الإدارة عن نتائج الاستجابة للمخاطر.
مرتفع	قبول	3	0.000	-7.90	.798	3.86	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بمراجعة المخاطر بشكل دوري للتأكد من أنها أديرت واستُجيب لها بالشكل الذي يتوافق مع توصيات مجلس الإدارة.
مرتفع	قبول	6	0.000	-7.44	.809	3.77	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بمراجعة المخاطر بشكل دوري للتأكد من أنها ضمن الحدود والنطاق المسموح به من قبل مجلس الإدارة.
مرتفع	قبول	3	0.000	-7.52	.854	3.86	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بمراجعة أي مواضيع متعلقة بالمخاطر تشير إلى ضعف في تطبيق عمليات إدارة المخاطر والاستجابة لها.
مرتفع	قبول	2	0.000	-7.75	.868	3.88	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بمراجعة المخاطر بشكل دوري بما يساعد مجلس الإدارة على اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة للاستجابة للمخاطر في الوقت المناسب.
مرتفع	قبول	---	0.000	-8.70	.663	3.86	الاستجابة للمخاطر في المصرف

10- النتائج والتوصيات:

استنادًا إلى نتائج اختبار فرضيات الدراسة حول دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في المصارف التجارية في ليبيا يمكن تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها وهي:

اتفقت آراء عينة الدراسة على أن إدراك المراجعين الداخليين لأهمية إدارة المخاطر له دور هام في تعزيز فاعلية إدارة المخاطر في المصارف التجارية في ليبيا، وهذه النتيجة اتفقت مع نتيجة دراسة كل من: (المحجوب، 2015؛ سعودي، 2015؛ عبد الحليم، 2018؛ بن علي وبالخير، 2018؛ حولي وطحطوح، 2021؛ الصافي، 2023) واختلفت مع دراسة: (الرفاعي؛ بن يونس؛ عبد العالي، 2020) التي توصلت إلى أن المراجعة الداخلية يقتصر عملها في مصرف الصحاري بنغازي على الأسلوب التقليدي فقط وهو المراجعة المالية فقط.

كما اتفقت آراء عينة الدراسة على أن المراجعة الداخلية تقوم بدورها في إدارة المخاطر في المصارف التجارية في ليبيا، وهذه النتيجة اتفقت مع نتيجة دراسة كل من: (عبد الحليم، 2018؛ بن علي وبالخير، 2018؛ حولي وطحطوح، 2021؛ الصافي، 2023) واختلفت مع دراسة: (الرفاعي؛ بن يونس؛ عبد العالي، 2020) التي توصلت إلى أن المراجعة الداخلية يقتصر عملها في مصرف الصحاري بنغازي على الأسلوب التقليدي فقط وهو المراجعة المالية فقط.

وفيما يخص دور المراجعة الداخلية في تعزيز فاعلية إدارة المخاطر في المصارف التجارية في ليبيا، فقد جاءت متفقة مع نتيجة دراسة كل من: (المحجوب، 2015؛ عبد الحليم، 2018؛ حولي وطحطوح، 2021)، واختلفت مع دراسة: (الرفاعي؛ بن يونس؛ عبد العالي، 2020) التي توصلت إلى أن المراجعة الداخلية يقتصر عملها في مصرف الصحاري بنغازي على الأسلوب التقليدي فقط وهو المراجعة المالية فقط.

كما أشارت آراء عينة الدراسة على أن المراجعة الداخلية تقوم بدورها في تحديد إدارة المخاطر في المصارف التجارية في ليبيا، حيث تسهم التدقيق المراجعة الداخلية في تحديد المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية في ليبيا من خلال ما تقدمه المراجعة الداخلية من تقارير دورية ترفع إلى مجلس الإدارة تتضمن تحديد هذه المخاطر، وهذه النتيجة اتفقت مع نتيجة دراسة كل من: (حولي وطحطوح، 2021؛ الزوي؛ الفضلي؛ ماضي، 2022؛ بلور وصيفون، 2022)، واختلفت مع دراسة كل: (المدهدون، 2011؛ الرفاعي؛ بن يونس؛ عبد العالي، 2020) التي توصلت إلى أن المراجعة الداخلية ليس من مهامها تحديد المخاطر وإدارتها، وإنما بينت دورها في إبداء الآراء، وتقديم الاستشارات، ورفع التوصيات لدى متخذي القرار، وأن عملها يقتصر على الأسلوب التقليدي فقط وهو المراجعة المالية فقط.

وأشارت أيضا آراء عينة الدراسة على أن المراجعة الداخلية تقوم بدورها في تقييم فاعلية إدارة المخاطر في المصارف التجارية في ليبيا، تمتلك إدارة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية في ليبيا القدرة على تحديد وتقييم المخاطر التي تواجه أنشطة عمل هذه المصارف في الوقت المناسب، حيث يساعد على ذلك إعدادها لخطة عمل مبنية على المعايير المهنية للمراجعة الداخلية الخاصة في إدارة المخاطر والصادرة عن (IIA)، وتبنى أيضا على تحديد الأهداف الوظيفية للمصارف لتحديد المخاطر المرتبطة بكل هدف

من الأهداف الوظيفية، وتركز هذه الخطة اهتمامها على الأنشطة الأكثر تعرضًا للخطر، من خلال تحديدها لمستويات الخطر المقبولة وفق أسس واضحة، وبالتسويق مع كافة المستويات الإدارية في المصارف، وترتيبها للمخاطر وفقًا للأولوية، وهذه النتيجة اتفقت مع نتيجة دراسة كل من: (حولي وطحطوح، 2021؛ جامع، 2021؛ الزوي؛ الفضلي؛ ماضي، 2022؛ بلور وصيفون، 2022)، واختلفت مع دراسة كل: (المدهدون، 2011؛ الرفاعي؛ بن يونس؛ عبد العالي، 2020) التي توصلت إلى أن المراجعة الداخلية ليس من مهامها تحديد المخاطر وإدارتها، وإنما بينت دورها في إبداء الآراء، وتقديم الاستشارات، ورفع التوصيات لدى متخذي القرار، وأن عملها يقتصر على الأسلوب التقليدي فقط وهو المراجعة المالية فقط.

وتوصلت آراء عينة الدراسة على أن المراجعة الداخلية تقوم بدورها في الاستجابة لإدارة المخاطر في المصارف التجارية في ليبيا، حيث تعمل إدارة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية في ليبيا على اجتناب أو الحد من المخاطر التي تواجه المصارف، من خلال وضعها استراتيجية للتنبؤ والاستجابة للمخاطر المستقبلية المتصلة بأنشطة عملها، وتشمل كذلك على تأكدها الدوري من وجود تحسن مستمر لوسائل حماية الأصول والأنظمة الرقابة الداخلية، وتطوير فعالية كافة الدوائر والأقسام العاملة لاجتناب المخاطر والاستجابة لها من خلال تقديمها للاقتراحات، والإرشادات اللازمة، والحلول المناسبة للإدارة، لمساعدتها على التعامل مع هذه المخاطر، من خلال إعدادها لتقارير دورية تتضمن نتائج تحديد وتقييم المخاطر، ومدى كفاءة وفعالية الضوابط الموضوعية لمنع حدوثها، واجتنابها، أو الحد منها، وطرق التخلص منها، وهذه النتيجة اتفقت مع نتيجة دراسة كل من: (حولي وطحطوح، 2021؛ جامع، 2021؛ الزوي؛ الفضلي؛ ماضي، 2022؛ بلور وصيفون، 2022)، واختلفت مع دراسة كل: (المدهدون، 2011؛ الرفاعي؛ بن يونس؛ عبد العالي، 2020) التي توصلت إلى أن المراجعة الداخلية ليس من مهامها تحديد المخاطر وإدارتها، وإنما بينت دورها في إبداء الآراء، وتقديم الاستشارات، ورفع التوصيات لدى متخذي القرار، وأن عملها يقتصر على الأسلوب التقليدي فقط وهو المراجعة المالية فقط.

وأخيرا توصلت آراء عينة الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول دور إدارة المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في المصارف التجارية تعود لمتغير المؤهل العلمي، متغير سنوات الخبرة، ومتغير ملكية المصرف.

وتأسياً على هذه النتائج فإن الدراسة تقدم التوصيات التالية:

- ✓ العمل على زيادة الاهتمام بوظيفة المراجعة الداخلية، والعمل على تفعيل دورها بشكل أكبر لما لها من دور إيجابي في دعم إدارة المخاطر ومساعدتها في الحد من المخاطر ومواجهة الأزمات المالية المحتمل حدوثها في المستقبل.
- ✓ تبني طرق حديثة لتقييم المخاطر وتسييرها، مثلاً طريقة الإنذار المبكر، خصوصاً المخاطر الائتمانية.
- ✓ إلزام المصارف بإنشاء إدارة للمخاطر كجزء أساسي من إدارة المصرف، يشارك بالإشراف عليها أعضاء من مجلس الإدارة بالإضافة إلى موظفين آخرين، كل حسب اختصاصه والمسئولية الموكلة إليه، وذلك وفقاً لطبيعة نشاط المصرف وحجم أعماله، وما تقتضيه عملية جمع المعلومات والبيانات

- المالية، على أن يكون الهدف الرئيسي لهذه العملية التحقق من أن أهداف المصرف المتعلقة بنشاطه تبقى ضمن المستوى المقبول للمخاطر
- ✓ توفير الموارد المالية والبشرية الكافية للمراجعة الداخلية في المصارف لمساعدتها على أداء مهامها بشكل سليم وفي وقت أسرع.
- ✓ اهتمام المصارف في ليبيا بتطوير مهارات المراجعين الداخليين وإدارة المخاطر بالتأهيل العلمي والعملية من خلال إشراكهم في المؤتمرات والندوات العلمية والدورات التدريبية الداخلية والخارجية في هذا المجال، لإبقائهم على اطلاع مستمر بالتطورات المهنية في إدارتي المراجعة الداخلية المخاطر وبشكل مستمر ومتابعة ومواكبة كل ما هو جديد للرفع من كفاية وتحسين مستوى العاملين في إدارتي المراجعة والمخاطر وأي مجالات أخرى ذات الصلة بالمراجعة الداخلية لتمكينهم من تقديم استشارات وتوصيات لإدارة المخاطر.

قائمة المراجع

- ابلال، أيوب، ولحسن، بن فاتح (2019). دور التدقيق الداخلي في مخاطر السيولة: دراسة ميدانية لمجموعة بنوك (بنك الفلاحة والتنمية الريفية، البنك الجزائري الخارجي، بنك الخليج الجزائري). رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- أبو العلا، نورا مصطفى عبد السلام (2016). أثر فعالية إدارة المخاطر على ربح السهم لتنشيط سوق المال. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة عين شمس، القاهرة، مصر.
- البيجيري، شادي صالح (2011) دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر: دراسة ميدانية في المصارف السورية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.
- البطوش، خلدون عبد الله (2015). دور لجان التدقيق في تحسين كفاءة التدقيق لإدارة المخاطر في شركات الكهرباء الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- البنك الدولي (2020). مراجعة القطاع المالي في ليبيا: التمويل والتنافسية والابتكار. بوطورة، فضيلة، وبقي، الشريف (2015). دور نظام الرقابة الداخلية في كشف ورصد المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية. مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، 01 (05)، كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة المثنى، العراق.
- رشام، نسيم (2013). أهمية المراجعة الداخلية في المؤسسة: دراسة حالة البنك الجزائري. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ألكلي محند أو لحاج، البويرة، الجزائر.

- الرفاعي، مفتاح عثمان، وبن يونس، ناصر ميلاد، وعبد العال، أحمد مفتاح (2020). المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية ودورها في إدارة مخاطر الأعمال الواقع والصعوبات: دراسة حالة مصرف الصحاري الليبي. المؤتمر الدولي السادس، المدن الذكية، جامعة النجم الساطع، ليبيا.
- الزعبي، محمد بلال، والطلافة، عباس (2003). النظام الاحصائي SPSS فهم وتحليل البيانات الإحصائية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة (2)، عمان.
- السجين، جبري عبد الحميد السيد، وحافظ، سماح طارق أحمد، وأزغير، حيدر بدر (2016). دور المراجعة الداخلية في تقييم إدارة المخاطر في الوحدات الحكومية: دراسة ميدانية في العراق. مجلة البحوث التجارية، 2 (1)، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر.
- سعودي، حفصيه (2015). فعالية وأداء وظيفة المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالمؤسسة الاقتصادية: دراسة ميدانية. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.
- الشوا، ورود ناهض (2014). دور المدقق الداخلي في إدارة مخاطر بيئة العمل من وجهة نظر موظفي مجمع الإيرادات في وزارة المالية بقطاع غزة. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- الصافي، عماد الدين محمد الصافي (2023). دور جودة المراجعة الداخلية في الحد من المخاطر المالية: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 5 (4)، جامعة النيلين، السودان.
- الطحاوي، سلمى محمود صبري السيد (2014). دور المعلومات المحاسبية في تفعيل إدارة المخاطر الاستراتيجية في البنوك التجارية: دراسة ميدانية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.
- طرابلسي، سليم، ومعطي، خير الدين (2016). المراجعة الداخلية كآلية لإرساء وتعزيز حوكمة الشركات. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 2 (9)، 449-482، جامعة غرداية، الجزائر.
- عبد الحليم، محمد فرحات (2018). مدى توفر المقومات اللازمة للمراجعة الداخلية لتحسين أداء إدارة المخاطر. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.
- عبد العليم، محمد (2014). تأثير إدارة المخاطر المالية على أداء البنوك: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المصرية. مجلة المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، 12، 485-534، كلية التجارة، جامعة الأزهر، مصر.
- العماري، امباركة سالم، وأبوشعالي، كريمة الهادي (2020). دور المراجعة الداخلية في الحد من مخاطر التمويل المصرفي: دراسة تطبيقية على العاملين بالمراجعة الداخلية في فروع المصارف التجارية العاملة بمدينة سرت الليبية. جامعة سرت، ليبيا.

- الغصين، نواف أحمد؛ أرشيد، عبد المعطي رضا (2014). تطبيقات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية. مجلة البحوث التجارية، 1 (36)، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر.
- فروح، سارة (2016). دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية: دراسة حالة بعض وكالات القرض الشعبي الجزائري بولاية أم البواقي. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر.
- المحجوب، حميدة علي (2015). دور المراجع الداخلي في تعزيز أداء إدارة المخاطر المصرفية: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة في ليبيا. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، مدرسة العلوم الإدارية والمالية، الأكاديمية الليبية، مصراتة، ليبيا.
- المدهون، إبراهيم رباح (2011). دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة: دراسة تطبيقية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- مونة، هجيره (2014). واقع المراجعة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية من منظور إدارة المخاطر. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- نفاخ، محمد أنس (2018). دور التدقيق الداخلي في الوقاية من المخاطر غير المعتادة في المصارف السورية: دراسة ميدانية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.

Griffiths, P (2005). Risk- Based Auditing: Gower House, UK.

Spedding, L and Rose, A (2008). Business Risk Management handbook: A Sustainable approach, Oxford; Burlington, Available from: www.bookee.org